

مطالبة الفلاسفة الإيماء بقول الجميع من أن القادر المختار يرجح  
 أحد المتساويين لا يرجح وإن الإرادة الأزلية تنجح أحد المتساويين  
 لا يرجح والمنازعون وهذا من أهل الحديث والكلام والفلسفة  
 يقولون جحد الضرر وإن هذا بقدر قيمته لا يتجاوز وجود  
 الصانع فأنهم أثبتوا الصانع بأن ترجيح أحد المتساويين  
 لا يدل من ترجيح وقد عرف كلام الناس في هذا المقام ونحن  
 نذكر ما تجاب به الفلاسفة عن أهل الملل جميعا وذلك من  
 وجوه الأول أن يقال للحوادث إما أن يجب تناهدهما  
 لنزاهة أن يكون للحوادث أول ولزم جواز حدوث الحوادث  
 بدون سبب حادث وبطلت محتمة وقولكم بدوام حركات  
 الأفلاك وإنها أزلية وإن جازدوام الحوادث فحينئذ ما من  
 حادث إلا وهو مسبوق بحادث وحينئذ فالأفلاك إذا  
 كانت حادثات لزم أن يكون قبليها حادث آخر وحينئذ  
 فيمكن أن تكون تلك الإرادات المتعاقبة القائمة بذات  
 الواجب أو غيرهما من الحوادث هي الشرط في حدوث الأفلاك  
 كما تقولون إنتم كل حادث فهو شرط بحادث قبله فالتقاولوا  
 ذات لا تتلها الحوادث قبلهم دليلكم على نفي قيام الحوادث  
 به إما أن يكون نافية القيام للصفات بمطلقا وإما أن يخص  
 الحوادث فإنه كان الأول قد عرف خساد قولكم فيه ببيان  
 خساد محتمة على نفي الصفات وبطلان ما تدكرونه فالتقويد

الذي

الذي مضمونه نفي الصفات كإسقاط موضعها وإن كان متمتعا  
 فدليلكم على التقويد هذا الدليل على امتناع حدوث الحوادث  
 عند فليس كلامه يتبين لهذا وهذا هنا فإنه يكون دورا  
 وهذا من المصادر على المطلوب فإن نفي حدوث الحوادث  
 بذاته أو غيره سوا فإذا يمكنكم نفي ذلك إلا في جملها بذاته  
 كنتم قد صادتم على المطلوب الوجه الثاني  
 أن يقال لهم قول القائل سبب الحوادث إما الذات أو خارج  
 عنها الترتيبين به سبب كل حادث أو سبب نوع الحوادث  
 فإن اردتم الأول منعتهم الحصر فالوازم سبب كل حادث  
 الذات بما قام بها من الحوادث المتعاقبة فإن قلتم هذا يستدعي  
 تعاقب الحوادث بذاته وما لا يفكر عن الحوادث فهو حادث  
 فالوازم هذا يبطل قولكم تقدم الأفلاك وموجب حدوثها  
 وأيضا يقال لكم ما انحوا عن جنس الحوادث إن لم يجب  
 حدوثه وبطلت هذه المحتمة وإن يجب حدوثه فمحتمة  
 لزم حدوث الأفلاك وحينئذ فالواجب للحوادث  
 الأفلاك إن كان قد يعلم يحدث به حادث جاز حادث  
 الحادث بدون سبب حادث ولا فرق حينئذ بين  
 أن يكون الحادث بذاته أو منفصلا عنه فيلزم قول الكثر  
 وإن كانت الحوادث لا تحدث إلا بالحوادث متعاقبة لزم تسلسل

إسقاط